

الشيخ الطوسي ينفي تحريف القرآن

<"xml encoding="UTF-8?>



السؤال:

هل يذهبشيخ الطائفة إلى القول بنسخ الحكم والتلاوة؟

والذي شدّ انتباхи هو أنّه يدعم رأيه بروايات من البخاري ، وهو كما لا يخفى فيه من الروايات لا يقبل بها أيّ عقل ، ناهيك عن رجال البخاري من ناصبي إلى خارجي .

الجواب:

إنّ الشيخ الطوسي (قدس سره) من المصرّحين بنفي التحريف .

قال في التبيان : « وَأَمّا الْكَلَامُ فِي زِيادَتِهِ وَنَقْصَانِهِ ، فَمَمَّا لَا يُلْقِي بَهُ أَيْضًا ، لَأَنَّ الْزِيَادَةَ فِيهِ مَجْمُعٌ عَلَى بَطْلَانِهَا ، وَأَمّا النَّقْصَانُ مِنْهُ ، فَالظَّاهِرُ أَيْضًا مِنْ مَذَهَبِ الْمُسْلِمِينَ خَلَافَهُ ، وَهُوَ الْأَلِيقُ بِالصَّحِيحِ مِنْ مَذَهَبِنَا ، وَهُوَ الَّذِي نَصَرَهُ الْمُرْتَضَى ، وَهُوَ الظَّاهِرُ فِي الرَّوَايَاتِ .

غَيْرَ أَنَّهُ روَيَتِ رَوَايَاتٌ كَثِيرَةٌ مِنْ جِهَةِ الْخَاصَّةِ وَالْعَامَّةِ بِنَقْصَانِ كَثِيرٍ مِنْ آيَاتِ الْقُرْآنِ ، وَنَقْلٌ شَيْءٌ مِنْهُ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى مَوْضِعٍ ، طَرِيقُهَا الْأَحَادِيدُ الَّتِي لَا تَوَجُدُ عِلْمًا وَلَا عَمَلًا ، فَالْأُولَى إِلَعْرَاضٌ عَنْهَا ، وَتَرْكُ التَّشَاغُلِ بِهَا » (١) .

وَأَمّا مَا أَوْرَدَهُ مِنْ تَقْسِيمٍ لِلنَّسْخِ ، وَذِكْرِ الْمَصَادِيقِ ، فَإِنَّهُ مُجَرَّدُ نَقْلِ الْأَقْوَالِ فِي الْمَسْأَلَةِ ، وَلَا يَوْجُدُ تَصْرِيفٌ ، بَلْ وَلَا تَلْمِيْحٌ بِتَبْيَنِهِ لِمَسْأَلَةِ نَسْخِ الْحُكْمِ وَالتَّلَوَّةِ ، أَوْ مَسْأَلَةِ نَسْخِ التَّلَوَّةِ دُونَ الْحُكْمِ .

وَمَا أَوْرَدَهُ فِي كِتَابِهِ الْخَلَافُ مِنْ اسْتِدَالَةٍ بِخَبْرٍ ، فَهُوَ مِنْ بَابِ الْإِلْزَامِ ، لَأَنَّهُ بَعْدَ أَنْ حُكِمَ بِوُجُوبِ الرَّجْمِ عَلَى التَّبَيْبِ

الزانية ، حكى عن الخوارج أنّهم قالوا : لا رجم في شرعننا ، فأجاب بقوله : « دليلنا إجماع الفرقة ، وروي عن عمر أنّه قال : لو لا أنّي أخشى أن يقال زاد عمر في القرآن لكتبت آية الرجم في حاشية المصحف » (٢) .

(١) التبيان ١ / ٣ .

(٢) الخلاف ٥ / ٣٦٦ .